

" صفقة جديدة نحو عالم اخضر " – فرصة تاريخية للاستثمار البيئي لتحقيق الرخاء في القرن الحادي والعشرين برنامج الأمم المتحدة للبيئة يطلق مبادرة الاقتصاد الأخضر لإرجاع الأسواق العالمية للعمل

لندن/يزو بي، 22 أكتوبر 2008-10-23

أن إدارة الاقتصاد العالمي وإعادة التركيز عليه في اتجاه استثمارات التكنولوجيا النظيفة وبنية تحتية طبيعية كالغابات والتربة هي أفضل طريقة للنمو الحقيقي ومكافحة التغيرات المناخية وزيادة معدل التوظيف في القرن 21.

قام بتلك الدعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) وخبراء الاقتصاد الذين قاموا أيضا بمبادرة الاقتصاد الأخضر التي تهدف إلي انتهاء فرصة تاريخية لتحقيق اقتصاد الغد اليوم. ويقول السيد أكيم ستيمر، نائب الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن "الأزمات المادية وأزمات الوقود والغذاء عام 2008 تعد بشكل جزئي نتيجة لأفكار الحكومات وفشلها في أن تدير الأسواق بذكاء وتركز عليها".

وأضاف " أن هذه الأزمات تعتبر أيضا جزءا من فشل السوق الأوسع وهي تزداد بشكل كبير وتحقق خسائر في رأس المال الطبيعي والأصول الطبيعية بالإضافة إلي الاعتماد الزائد علي الوقود الحفري غير المتجدد".

وأضاف أكيم قائلا "وعلي الجانب الأخر، نري الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضخمة التي من المحتمل أن تنتج عن مكافحة التغيرات المناخية وإعادة الاستثمار و استخدام البنية التحتية الطبيعية. الأمر الذي من شأنه توفير وظائف جديدة في مجال الاستثمار الأخضر مثل التكنولوجيا النظيفة ومشروعات الطاقة النظيفة مثل مشروعات الزراعة المستدامة ومشروعات المحافظة على البيئة".

وقال السيد ستيمر أن هناك حاجة ملحة وضرورة إلي تبني فكر خلاق ومتطلع وتحولي للإعداد لمؤتمر التمويل من أجل التنمية الذي سيقام بمقر الأمم المتحدة بنيويورك الشهر القادم. وهناك توارخ حرجة أخرى قادمة سريعا في التقويم الدولي تتضمن قمة الأزمة المالية لمجموعة الثمانية زائد خمسة التي دعي إليها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كما تتضمن أيضا الجولة القادمة لمفاوضات اتفاقية المناخ التابعة للأمم المتحدة بمدينة نان ببولندا في ديسمبر.

وذكر السيد ستيمر " أن هناك حاجة لمناقشة الأفكار التحويلية واتخاذ قرارات تحويلية : فالبديل هو مزيد من دورات الرواج والكساد، وعالم الذي يتعرض للضغط المناخي وانهيار مخزون الثروة السمكية والتربة المخصبة والأنظمة البيئية في مجال الغابات بالإضافة الي انهيار العديد من المرافق الطبيعية الشاسعة والتي تفقد تكلفة معداتها التي تخزن المياه والكربون وتسبخ التربة وتدعم الحياة الريفية الطبيعية الموارد الجينية بتريليون دولار في العام".

نماذج اقتصادية حالية short-changing people and planet

وقال بافان سوكديف كبير مصرفين في البنك الألماني الذي أعير لبرنامج الأمم المتحدة الرئيسي لقيادة عملية البحث " أن النماذج الاقتصادية بالقرن العشرين تجاوزت حدود كل ما هو ممكن –

والممكن هنا يعني توفير سبل معيشة أفضل لـ 1,3 مليار شخص لا يزالون يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم ويعني أيضا الأثر البيئي".

وأضاف " أن الاستثمارات ستصب عما قريب في الاقتصاد العالمي – والسؤال هو عما إذا كانت تلك الاستثمارات ستذهب إلي اقتصاد الأمس القديم والقصير المدى أو إلي اقتصاد أخضر جديد سيتعامل مع تحديات متعددة لتوليه فرص اقتصادية متعددة للفقراء والأغنياء علي حد سواء".

ويقول السيد ستينر أن "التقرير الجديد يهدف إلي مساعدة الحكومات علي تقديم خيارات أفضل وإرسال إشارات السوق الصحيحة للمستثمرين والمقاولين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم ولذلك "نحن نتحرك من التنجيم في الكوكب إلي إدارته وإعادة الاستثمار فيه". إن مبادرة الاقتصاد الأخضر، التي يقدر تمويلها ما يقرب من 4 مليون دولار من اللجنة الأوروبية وألمانيا والنرويج تقوم بشكل جزئي علي طلب مجموعة الثماني زائد خمسة منذ عامان.

أن دراسة مجموعة الثماني زائد خمسة عن اقتصاد الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي والتي يرأسها أيضا السيد سوكديف وتمولها اللجنة الأوروبية وألمانيا تم تقديم نتائج مرحلتها الأولى في شهر مايو خلال الاجتماع الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي التابع لليونيب في مدينة بون. وقد ركزت الدراسة علي حجم الخسائر الاقتصادية لـ **Business-as-usual** وسجلت أن هناك ارتباط وثيق بين خسائر الأنظمة البيئية و التنوع البيولوجي واستمرار الفقر.

لمبادرة الاقتصاد الأخضر ثلاثة أركان – ومنها تقييم وادماج خدمات الطبيعة في الحسابات القومية والدولية ، توليه فرص العمل من خلال الوظائف الخضراء ووضع السياسات والأدوات وإشارات السوق القادرة على الإسراع بعملية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر. وتعتمد تلك الاستراتيجية علي نتائج اقتصاد الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي بينما تتصل أيضا بالمبادرة التاسعة عشر لتوفير فرص العمل التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لأعمال النقل، والمنظمة الدولية لأصحاب الأعمال.

وسوف تعتمد مبادرة الاقتصاد الأخضر على مجموعة الأعمال الكبيرة القائمة التي تولدها يونيب وأنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بدأً من الصناعات التحويلية للأسمك والوقود وغيرها وصولاً إلي آليات السوق الحديثة والمنتجات المادية التي تحقق تحول بالفعل. وفي خلال من 18 إلي 24 شهراً تلتزم المبادرة بتسليم الحكومات شمالاً وجنوباً – تقييم شامل ومجموعة الأدوات اللازمة للتحول.

خمسة قطاعات ذات أولوية تشكل أساس "الاتفاقية الجديدة لعالم أخضر"

من المحتمل أن تؤدي تلك القطاعات الخمسة إلي تحقيق أكبر انتقالاً أو تحول في العائدات الاقتصادية والاستدامة البيئية وإيجاد فرص العمل وهم:

- طاقة نظيفة وتكنولوجيا نظيفة وتشمل إعادة التدوير.
- طاقة ريفية، تشمل الطاقات المتجددة والكتل الحيوية المستدامة.
- الزراعة المستدامة وتشمل الزراعة العضوية.
- البنية التحتية للأنظمة البيئية.
- خفض الانبعاثات الصادرة عن إزالة الغابات وتدهورها.
- المدن المستدامة وتشمل التخطيط والنقل والمباني الصديقة للبيئة.

ملاحظات للمحررين :-

عدم توافق الاقتصاد

كان النمو الاقتصادي العالمي علي مدار الـ 50 عاما الماضية مصحوبا بانخفاض بيئي سريع.

ومنذ عام 1981 حتي عام 2005 زاد إجمالي الناتج المحلي أكثر من الضعف. مقابل تدهور 60% من الأنظمة البيئية العالمية أو استخدامها بطريقة غير مستدامة. يتم إنفاق جزء 2% من الدخل القومي علي البيئة. ويقدر الأنفاق السنوي العالمي علي البيئة بمبلغ 10 مليار دولار أمريكي في السنة بحسب أفضل تقدير، هذا مقابل 60-90 مليار دولار أمريكي لازمة للاستثمارات البيئية التي تسهم بشكل مباشر في خفض نسبة الفقر.

تعمل الحوافز غير الملائمة ضد البيئة و يقدر الدعم العالمي الخاص بالزراعة بأكثر من 300 مليار دولار أمريكي في العام بينما تقل نسبة تمويل إعادة زراعة الغابات. يتراوح الدعم العالمي الخاص بالطاقة من 240 إلي 310 مليار دولار أمريكي في العام أو حوالي 0.7% من إجمالي الناتج المحلي، بينما لا يوجد دعم كاف لتنمية الطاقة المتجددة.

أوضح تقييم حديث أجراه برنامج الأمم المتحدة البيئي أن الإلغاء التدريجي المؤثر لإعانات الوقود الحفري يمكن أن يوقف انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 6% عن طريق دعم كفاءة الطاقة.

- وأوضح نفس التقييم أيضا أن الدعم المادي للوقود الحفري، والذي ينظر إليه دائما علي أنه إجراء لمكافحة الفقر، نادرا ما يعود بالنفع علي فقراء المدن وكذلك فقراء الريف ولكنها ذات نفع لشركات الوقود الحفري وكذلك موردي المعدات والطبقة المتوسطة والغنية بالنسبة للاقتصاد.

- وتحقق صناعة السيارات العالمية عائدات تقدر بـ 1,9 تريليون دولار إلا أنها توظف فقط 4,4 مليون شخص،

يقدر دخل صناعة الصلب العالمية بـ 500 مليار جنيه في حين أنها توظف 4,5 مليون شخص. حقائق العالم القومية والتي تبلغ بمائه ألف حديقة وكذلك المحميات، تحقق ثروة من خلال بيع البضائع المصنعة من المواد الطبيعية وكذلك الخدمات وتقدر هذه الثروة بـ 5 تريليون دولار تقريبا إلا أنها تقوم بتوظيف 1,5 مليون شخص فقط.

قال السيد سوكديف : " لا يوجد لدينا الآن سوي بعض الخيارات القليلة، فإذا حاولنا انتشال 2,6 مليار شخص من الفقر، وهم من يعتمد دخلهم اليومي علي دولار واحد، فهل علينا أن نقوم بتوظيفهم في إنتاج المزيد من السيارات والحاسبات الشخصية والتليفزيونات أم نقوم باستثمار هذه القوي العاملة في مجال المحميات وتطوير الإمكانيات من أجل الحصول علي وظائف في أماكن أكثر خضرة ونظافة".

" هناك أيضاً استثمارات إضافية تقدر بـ 50 مليار دولار سنوياً في حوالي مائه ألف منطقة محمية علي مستوي العالم يمكنها أن تؤمن خدمات بقيمة 5 تريليون دولار من خلال الاصول الطبيعية وذلك يؤدي الي توليد ملايين الوظائف في نفس الوقت كما يكفل سبل المعيشة لأهالي الريف والمدن".

*الطاقة النظيفة وكذلك التكنولوجيا النظيفة... لا تبدأ من الصفر:-

نحن نحتاج إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 80% وعلينا أيضا أن نستخدم مصادر الطاقة الطبيعية الغير متجددة بدء من الوقود الحفري وحتى المعادن بشكل أكثر كفاءة.

أما بالنسبة لاستثمارات مبادرة تمويل الطاقة المستدامة الخاصة بالطاقة المتجددة فقد ارتفعت من 100 مليار دولار في عام 2006 لتصل إلي 160 مليار دولار في عام 2007.

أعلنت النرويج هذا الشهر أنها تعتزم مضاعفة المبلغ تمويل الأبحاث الوطنية الخاصة بالطاقة المتجددة إلي 3,4 مليار دولار.

أعلنت بريطانيا هذا العام أنها خصصت مبلغاً وقدره مائة مليار دولار لبناء 4000 طاحونة هواء برية و 3000 طاحونة بحرية بحلول عام 2020، وذلك من شأنه أن يوفر حوالي 160 ألف فرصة عمل.

يستثمر حالياً السوق العالمي للمنتجات والخدمات البيئية حوالي 1.370 مليار دولار وهو ما يعادل حوالي ألف مليار يورو وفقاً لما ذكره الاستشاري الألماني رولاند بيرجر. ومن الممكن أن يتضاعف هذا المبلغ ليصل إلي 2.200 مليار يورو في عام 2020 أو من 2,200 مليار يورو.

قامت خمسون دولة من بينها بعض الدول النامية بوضع عدة أهداف في مجال الطاقة المتجددة، ومن بين هذه الدول المكسيك والأرجنتين والبرازيل وجمهورية الدومينيكان والصين والهند والفلبين وإيران والمغرب وسوريا وتونس والسنغال وجنوب أفريقيا وأوغندا.

وهناك ما يقرب من 300 ألف شخص علي مستوي العالم يعملون في مجال توليد الطاقة من الرياح، وحوالي 170 ألف شخص في مجال الطاقة الشمسية وما يزيد عن 600 ألف في مجال الطاقة الحرارية، ويعمل معظم هؤلاء الأشخاص في الصين.

يعمل ما يقرب من 1.2 مليون شخص في مجال طاقة الكتلة الحيوية في أربعة دول هم البرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والصين. وعلي وجه العموم، هناك حوالي 2,3 مليون شخص يعملون في مجال الطاقة المتجددة.

قامت شركة "كليبرز بيركنز" التي دعمت إنشاء العديد من المواقع مثل "جوجل" و"نت سكاب" و"أمازون دوت كوم" بتوجيه حوالي 100 مليون دولار مؤخراً لشركات جديدة تعمل علي خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

تقدر إستثمارات الصين في مجال التكنولوجيا النظيفة بـ 580 مليون دولار في عام 2007 ومن المحتمل أن تزيد لتصل لأكثر من 720 مليون دولار في عام 2008.

التحول نحو استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة يتم حالياً بالفعل:

يعتبر الاتجاه نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة ووسائل التكنولوجيا النظيفة أحد نتائج اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية، هذا بالإضافة إلي ما هو متوقع من عقد صفقة واتفاقية جديدة حاسمة في كونهاجن في أواخر عام 2009 وتهدف هذه الصفقة إلي تقييم الكربون بشكل أفضل.

ظهرت العديد من الأمثلة البارزة حول الاتجاه نحو اقتصاد أقل استخداماً للكربون

أو لا يستخدمه علي الإطلاق بما في ذلك الامثلة التي ظهرت مؤخراً في ألمانيا.

طاقة الريف... لاتبدأ من الصفر:-

هناك 2 مليار شخص علي مستوي العالم لايزالون لا يستخدمون الكهرباء أو البترول أو الغاز في أغراضهم اليومية كطهي الطعام.

هذا من شأنه أن يوسع دائرة الفقر ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة ويزيد من الضغط على مصادر الطاقة الأخرى التي تعتبر من المصادر الهامة اقتصادياً مثل الغابات التي تحتوي علي وقود خشبي وفحم نباتي .

يعد ذلك من الأزمات التي تواجه العالم ولكنه في نفس الوقت يعتبر فرصة أمام الأعمال التي من الممكن أن تقدم للسوق بدائل أخرى للطاقة.

بدأت آليه التنمية النظيفة الخاصة ببروتوكول الأمم المتحدة في الوصول إلي بعض المشاريع الصغيرة المتطورة.

يعتبر ما سبق جزءاً من نتائج مبادرات الأمم المتحدة مثل مبادرة إطار عمل نيروبي 2006 لبناء قدرات الدول للحاق بهذه الآليه مثل الصحراء الكبرى بأفريقيا.

هناك أيضاً تدابير تم اتخاذها تتضمن زيادة الوعي بين البنوك و أصحاب الصناعات بالقارة بالإضافة إلي تخصيص فرص جديدة لتمويل الأستثمارات الخضراء. وتعتبر أكثر الدول استفادة من هذه الفرص هي الدول سريعة النمو اقتصادياً مثل الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

بدء الاهتمام باليه التنمية النظيفة في الدول الصغيرة النامية:-

تشير الإحصائيات الأخيرة بشأن أفريقيا، والتي يصدرها مركز ريو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالدنمارك، أن هناك تغير في بعض الدول مع بدأ المشاريع الأولي لآليه التنمية النظيفة التي بدأت منذ 18 شهراً في ست دول هم جمهورية الكونغو الديموقراطية ومدغشقر وموريتانيا و موزمبيق ومالي والسنغال.

ويشمل هذا مشروع التقليل من اشتعال الغاز واستخدام آبار البترول في جمهورية الكونغو الديموقراطية. وأيضاً الحصول علي الطاقة الكهربائية بتوليدها من المياه في مدغشقر.

أما في كينيا، فهناك مشروعات جديدة تتضمن التوسع بمقدار 35 ميغا وات في مشروع الطاقة الحرارية الأرضية والصخور ومشروع تحويل مخلفات قصب السكر إلي طاقة مع شركة ميومياس للسكر.

لا يزال العدد الإجمالي لمشاريع آليه التنمية النظيفة في أفريقيا قليلاً اذا ما قورن بعدد المشاريع العالمية التي تصل إلي 3500 مشروع، ولكنه يمثل بداية للنمو بدلاً من المستويات التي كانت منخفضة جداً في الماضي.

إذا أفترضنا موافقة الحكومات علي اتفاقية جديدة و حاسمة بشأن المناخ في عام 2009 فإن قارة أفريقيا يمكنها بتنفيذ حوالي 230 مشروع بحلول عام 2012.

هناك بعض الإجراءات الأخرى التي قد تتضمن تقيماً مختلفاً للمخاطر من قبل الدول المتقدمة في بعض المنتجات وخاصة تلك المرتبطة بالتأمين يتم تجربتها لتوليد العديد من المشاريع الصغرى مثل ، بما في ذلك المشروعات التي تتم عبر الحدود، لجعلهم أكثر جذباً للاستثمار.

علي سبيل المثال، فإن تقييم موارد الطاقة الناتجة من الرياح وكذلك الطاقة الشمسية الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدر ان هناك حوالي 2000 ميغا وات من طاقة الرياح محتملة في غانا وبشكل رئيسي علي الحدود مع توجو.

أما مشروعات آليه التنمية النظيفة التي تتمثل في الانبعاثات الناتجة عن المواصلات والتدفئة والتبريد والانبعاثات الصناعية في الدول النامية وبالأخص في المناطق الحضرية فقد تكون من الممكن أن تكون خطوة في جعل المدن صديقة للبيئة.

ومن الممكن أن تساهم التغيرات الضريبية مثل ضريبة القيمة المتغيرة المفروضة علي الطاقة النظيفة والمنتجات الموفرة للطاقة في توصيل الكهرباء إلي الريف.

أدوات أخرى تتضمن مشروعات القروض الصغيرة وتقليل فوائد القروض:-

عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئي علي التعاون مع بنكين في الهند لتقليل فوائد القروض المستثمرة في مجال الطاقة الشمسية في المناطق الريفية من 12% إلي 5% ثم 2%. وبذلك استطاع 100,000 شخص تغطية تكلفة الطاقة الشمسية، ويعتمد المشروع الحالي على التمويل الذاتي.

هناك مبادرات مشابهة عملت على أنطلاق سوق تسخين المياه من الطاقة الشمسية في تونس كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئي مع البرنامج الإنمائي في مشروع مرفق البيئة العالمي الذي يتبني نفس الأهداف.

يقوم هذا البرنامج بالتعاون مع برنامج المكسيك الوطني لتسخين المياه بالطاقة الشمسية و المعروف باسم (PROCALSOL) لتطوير بيئة نظامية مدعمة و المساعدة في إنشاء سلسلة اسواق تعتمد على العرض و الطلب في مجال سخانات الطاقة الشمسية.

ان الهدف هو الوصول الي طاقه اجمالية مقدارها 2,500,00 متر مكعب من الانظمة المركبة في المكسيك بنهاية عام 2011.

و يهدف المشروع الى دعم استمرارية السوق المستدام بعد انقضاء فترة المشروع للوصول الى 23.5 مليون متر مكعب من القدرة المركبة بحلول عام 2020.

و من المتوقع أن تناسب هذه القدرة قدرة انبعاثات الغازات الدفيئة المتراكمة و المقدره بحوالي 27 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020.

وفي عام 2020 يكون لدى المكسيك القدرة على ايجاد وظائف ل 150,000 شخص في هذا القطاع نتيجة للمشروع الجديد.

زراعة مستدامة- لا تبدأ من الصفر:

لا تزال الزراعة المولد الرئيس لفرص العمالة في هذا العالم و التي توفر وظائف بنسبة 40% من اجمالي القوى العاملة في العالم.

يجب أن تضمن "الاتفاقية الجديدة لعالم أخضر" برنامج دولي كبير، و ينبغي أن يرأس هذا البرنامج منظمة الاغذية و الزراعة لتوفير دعم طويل المدى للاستثمار في استصلاح الارض و التربة و المحافظة على المياه، وللبرنامج المتكامل لمكافحة الحشرات، و الزراعة العضوية، و تطوير البنية التحتية و خدمات التوسع و دعم السوق في العالم النامي.

تظهر أراء مستقطبة في الزراعة العضوية حيث يراها البعض وسيلة للانقاذ و يراها البعض الاخر بلا فائدة لأن منتجات الرفاهية لا تسد احتياجات مليار مواطن.

أوضحت الدراسات أن الزراعة العضوية في الشمال و الجنوب قدمت وظائف لعدد أكبر من الناس، ولكن ماذا عن الفوائد العظمى؟

أوضح مسح أجرة مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و البيئي و برنامج الامم المتحدة للبيئة أن أكثر من 90% من الدراسات توضح أن الزراعة العضوية أو الشبيهة بالعضوية لها فوائد كثيرة بالنسبة لخصيب التربة، والتحكم في المياه، وتحسين النطاق المائي، وفصل الكربون، والتنوع البيولوجي مما يسمح للمزارعين بمد موسم النمو في المناطق المتاخمة. وكان البحث في شرق افريقيا بين وسط 1,6 مليون مزارع عضوي أو شبه عضوي من سبعة دول تعمل في 1,4 مليار هكتار.

هناك نتائج أخرى تضمن زيادة في حصاد المحصول بنسبة 128% منذ التحويل.

هذا بالإضافة الى وجود دخل أعلى- ناتج عن عدم الحاجة الى شراء الاسمدة و مبيدات الافات الأمر الذي ينتج عنه توفر المزيد من الغذاء وأسعار أكثر ارتفاعا تدفع لاسواق التصدير والاسواق المحلية- ومعالجة المعيشة بطريقة صديقة للبيئة.

أظهرت 90% من الحالات زيادة في دخل المزارع و الاسر وذلك لأن الزراعة العضوية تشمل معرفة مكثفة أدت الى تطوير التعليم وتحسين روابط المجتمع وزيادة التعاون في الاسواق.

واختتم التقرير بأن "تكنولوجيا وطرق الزراعة العضوية الشبه عضوية تناسب بشكل مثالي الفقراء والمزارعين الصغار المهمشين في أفريقيا حيث يحتاجون لحد أدنى من المخرجات أو لا يحتاجونها كما يستخدمون المواد الطبيعية و المحلية المتاحة لانتاج منتجات عالية الجودة كما يشجعون استخدام طريقة كلية منظمة في الزراعة تكون أكثر تنوعا وتساعد على مقاومة الضغط.

البحث والتطوير: تحدي دائم

تحتاج الحكومات أيضا الى النهوض بأبحاث المحاصيل المعمرة، ويرى الخبراء أن "الرجوع الى المستقبل" في زراعة هذه المحاصيل المتعددة المواسم ذات الجذور العميقة ستزيد من خصوبة التربة واستقرارها 50 مرة كما تساعد على التكيف مع تغير المناخ. علاوة على ذلك، تعد المحاصيل المعمرة أفضل بنسبة 50% من النباتات الحولية الأخرى في احتجاز الكربون و اختزانه وفقا لبعض التقديرات.

استثمارات البنية التحتية للبيئة ومبادرة خفض الانبعاث الناتجة عن ازالة وتدهور الغابات في الدول النامية- لا تبدأ من الصفر:

تقليص مساحة الغابات في العالم على مدى ال 300 عاماً الماضية بنسبة 40% حيث فقدت نصف محميات العالم منذ عام 1900 كما بلغت الان معدلات انقراض الفصائل التي تسبب فيها الانسان 1000 ضعف المعدل الطبيعي للانقراض، بالإضافة الى ذلك تدهورت حوالي 60% من الانظمة البيئية للارض وكذلك البضائع والخدمات التي توفرها. ومن المتوقع أن تصل شبيهه المساحات المفقودة من المناطق الطبيعية بين عامي 2000 و2050 الى 7,5 مليون كم مربع وخاصة مساحة استراليا اذا لم يتم التركيز على النماذج الاقتصادية القائمة وادارتها.

وقد بدت الخسارة الاقتصادية واضحة، فعلى سبيل المثال من المتوقع أن ترتفع نسبة خسارة السياحة الكاربيبية- والتي بلغت الان 80% في الشعب المرجانية- لتصل الى 300 مليون دولار أمريكي في السنة.

بعض التقديرات لعائدات الاستثمار في البنية التحتية الطبيعية:

يمكن لاستثمار سنوي يقدر ب 45 دولار أمريكي سنويا أن يحافظ على خدمات الانظمة البيئية في المحميات و التي توفر 5 ترليون دولار أمريكي سنويا- تكلفة جيدة واستفادة بنسبة 100%، كما يمكن للشعاب المرجانية التي تقدر ثروتها السمكية والسياحة فيها وخدمات حماية الفيضان بما يتراوح بين 100,000 و 600,000 دولار أمريكي لكل متر مربع أن تحافظ على استثمار يقرب من 780 دولار أمريكي لكل كيلو متر مربع أو 2% من قيمة الانظمة البيئية المحمية.

يساهم التصحر بما يقرب من 20% في انبعاثات الغازات الدفيئة حول العالم ومن الممكن خفض هذه الظاهرة الى النصف بحجم استثمارات يبلغ من 17 الى 30 مليار دولار سنويا الى جانب حماية أسلوب المعيشة والنهوض بالاعمال المتعلقة بالمحافظة على البيئة في البلاد الاستوائية هذا بالإضافة الى شبكة المناطق البحرية المحمية حول العالم والتي تضم 20% من اجمالي مناطق الصيد المغلقة والتي يمكن أن تسبب خسارة قدرها 270 دولار أمريكي سنويا، الا انه من الممكن الحفاظ على الثروة السمكية والتي تقدر ب 80-100 مليار في العام، و المساهمة في الحفاظ على ما يقدر 27 مليون وظيفة، و ايجاد مليون وظيفة أخرى، وحماية امدادات الغذاء لأكثر من مليار مواطن خاصة في الدول النامية والتي تعتبر فيها الاسماك المصدر الرئيسي أو الوحيد للبروتين الحيواني.

ايجاد أدوات عامة وخاصة للبنية التحتية الطبيعية

بموجب اتفاقية الامم المتحدة بشأن المناخ وتخفيض الانبعاث الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في الدول النامية (REDD) يتم دمجها في اتفاقية ما بعد 2012 ومدفوعات خدمات الانظمة البيئية. على سبيل المثال، تعهدت النرويج بالمساهمة بما يقرب من 3 مليار دولار أمريكي في مبادرة تخفيض الانبعاث من التصحر وتدهور الغابات في الدول النامية كما استثمرت كوستاريكا حوالي 200 مليون دولار أمريكي في حماية الغابات وخدمات النظام البيئي كما قامت المكسيك بدفع 1.5 مليون لسكان القرى كي يقوموا بادارة الغابات و مصبات الامطار. هذا بالإضافة الى أن الولايات المتحدة تنفق ما يزيد عن 1,7 مليار دولار أمريكي سنويا بالدفع مباشرة الى الفلاحين لحماية البيئة.

يشجع الاتحاد الاوروبي الزراعة و الغابات الصديقة للبيئة وفقا لبرنامج التنمية الريفية الذي بلغت تكلفته 4,5 مليار يورو، كما بدأت وسائل جديدة في الظهور مثل habitat وبنوك الثروات الاحيائية، ففي الولايات المتحدة يمكن للشركات والافراد شراء بنوك لتخفيف الضرر عن المحميات و قد وصلت استثمارات هذه البنوك الى 350 مليون دولار أمريكي عام 2006. و يتم توليد الفصائل المعرضة للانقراض من نظام (Cap and Trade) للتنوعى البيولوجى التجارى في الامم المتحدة. وقد بلغ حجم السوق 40 مليون دولار أمريكي بما يزيد عن 44.000 هكتار من محميات الفصائل المعرضة للانقراض.

و هناك مشروع مشابه تم تجربته فى نيو ساوث ويلز استراليا من خلال Biobanking bill. وأصبحت مخططات الاعتماد التي تتضمن المستهلكين والشركات أكثر ابداعا. وفي مملكة كاب فلورال بجنوب أفريقيا- وهي منطقة ذات تنوع بيولوجي شديد- يمكن لمنتجي الخمور الذين خصصوا 10% من حصيلة الخمور للحفاظ على البيئة استخدام علامة مميزة. كما يمكن أن يصل سوق البضائع المستدامة الى 60 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2010.

ان الحكومة في حاجة ماسة الى تشجيع التدفق القوي لرأس المال عن طريق ايجاد اليات خلاقية ووسائل ذكية تكافئ من يستثمر في الاصول الطبيعية دون من يؤدي الى تدهورها.